

انقلاب مصر .. يبحث عن قرار أممي لإمداد حكومة انقلاب ليبيا بالسلاح



الأربعاء 18 فبراير 2015 12:02 م

قالت وزارة الخارجية بحكومة الانقلاب الأربعاء إن مصر تريد قرارا من مجلس الأمن يرفع الحظر المفروض على إمدادات السلاح للحكومة المشكلة من قبل برلمان طبرق ، الذي حكمت المحكمة الدستورية الليبية بطلانه

وكان الخائن عبد الفتاح السيسي أكد في مقابلة بثتها الثلاثاء إذاعة "أوروبا 1" الفرنسية، أنه "ليس هناك خيار آخر" سوى التدخل الدولي في ليبيا إلا أن بيان وزارة الخارجية لم يشير إلى أن مصر طلبت ذلك صراحة خلال المشاورات التي يجريها وزير خارجية الانقلاب سامح شكرى الموجود حاليا في نيويورك، تمهيدا لاجتماع مجلس الأمن الدولي حول ليبيا الذي يعقد اليوم .

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة في بيان، أن وزير الخارجية سامح شكرى أكد ضرورة "اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته إزاء الوضع المتدهور في ليبيا، بما في ذلك النظر في إمكانية رفع القيود المفروضة على تزويد الحكومة الليبية بدعائه انها السلطة الشرعية ، بالأسلحة والموارد اللازمة لاستعادة الاستقرار والتصدي للإرهاب".

وأضاف البيان أن شكرى، الذي "التقى الثلاثاء بسفراء الصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا، وماليزيا، وتشيلي وأنغولا" في مجلس الأمن، طلب كذلك "تضمين قرار مجلس الأمن إجراءات مناسبة لمنع وصول الأسلحة بصورة غير شرعية للجماعات المسلحة والإرهابية".

وأضاف المتحدث باسم وزارة خارجية الانقلاب أن شكرى "شدد خلال اللقاءات على إتاحة الفرصة للدول الإقليمية الراغبة في دعم جهود الحكومة الليبية، لفرض سلطتها واستعادة الاستقرار وأداء المهام الموكلة إليها كأي حكومة شرعية منتخبة".

ويأتي اجتماع مجلس الأمن حول ليبيا، بعد إعلان تنظيم الدولة مساء الأحد إعدام 21 مصريا قبطيا وقيام مصر فجر الثلاثاء بقصف جوي لمواقع هذا التنظيم في ليبيا، راح ضحيته عدد من المدنيين بينهم أطفال من عائلة واحدة

وشددت حكومات الدول الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الثلاثاء في بيان مشترك، على ضرورة إيجاد "حل سياسي" في ليبيا، ودعت إلى تشكيل حكومة وطنية أبدت استعدادها لدعمها